معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

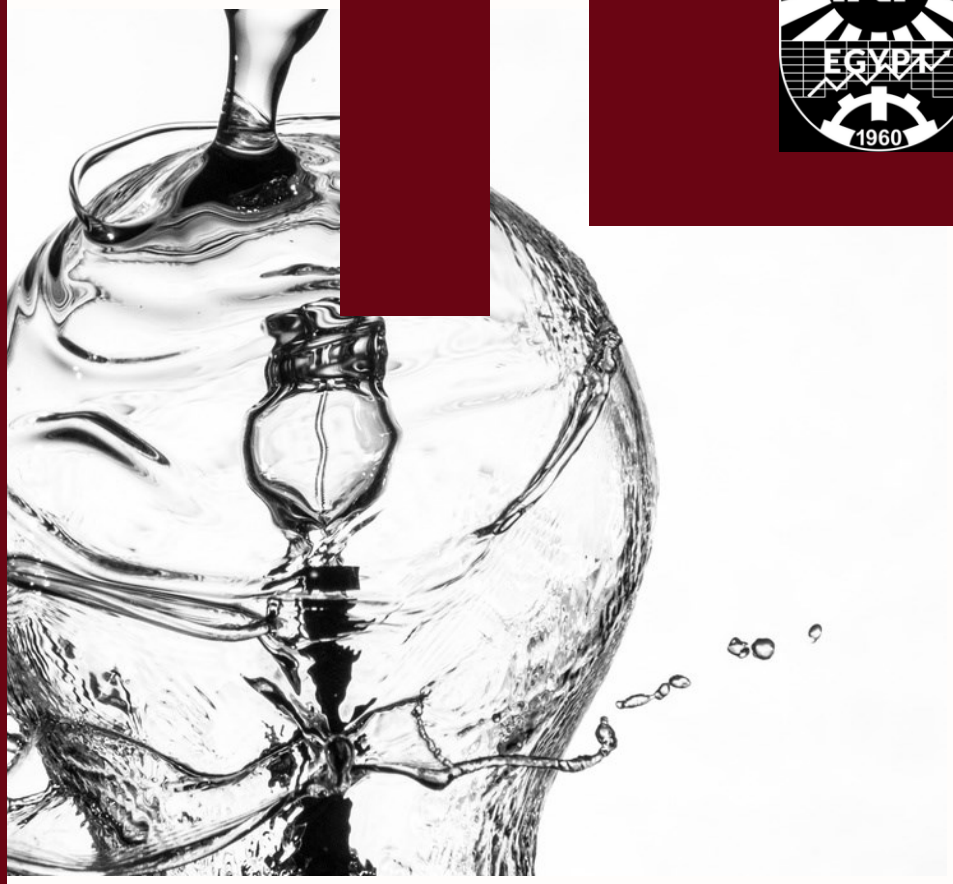

فجوة الادخار في مصر
"التحديات الحالية وآفاق التحسين"

موجز سياسات

لقاء الخبراء لعام 2026/2025 م
الحلقة السابعة
أبريل 2026

WWW.INP.EDU.EG

WWW.INP.EDU.EG

فجوة الادخار في مصر
"التحديات الحالية وآفاق التحسين"

لقاء الخبراء لعام 2026/2025
الحلقة السابعة

1. تمهيد:

ثمة دور مهم للادخار المحلي في التنمية الاقتصادية، فهو يعد ركيزة أساسية تعتمد عليها الدول لتمويل المشروعات التنموية دون الحاجة إلى الاقتراض من الخارج، أو لخفضه إلى أدنى حد. إن الادخار المحلي يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية بتوفير المزيد من فرص العمل، وضبط معدلات الاستهلاك مما يحد من إرتفاع معدلات التضخم، كما إنه يدعم الميزان التجاري من خلال تراجع الطلب على السلع المستوردة وعلى السلع المحلية التي يمكن تصديرها.

وفي الحالة المصرية، تشير البيانات إلى وجود فجوة متنامية بين معدلات الادخار المحلي والاستثمار، مما انعكس في الاعتماد المتزايد على مصادر التمويل الخارجي التي تعاني بشكل أساسي من التراجع بعد. الأمر الذي يستدعي محاولة الوقوف على مسببات هذه المسألة، ومن ثم وضع حلول تساهم في تحفيز المدخرات المحلية اللازمة لتمويل العملية التنموية.

وبالتالي ينطلق هذا الموجز من إشكالية محورية حول العوامل المسئولة عن فجوة الادخار المتنامية. بعبارة أخرى هل تعكس فجوة الادخار في مصر نقصًا في القدرة على الادخار، أم ضعفًا في الحوافز، أم اختلالات هيكلية أعمق تتعلق بكفاءة توظيف المدخرات؟ يضاف إلى ذلك التعرف على السياسات الممكنة لتعزيز الادخار المحلي، وتحسين كفاءة توجيهه نحو الاستثمار المنتج، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.

2. الواقع الحالي لفجوة الادخار في مصر

وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية اتسم معدل الاستثمار في مصر بتقلبات زمنية واضحة:

- **قبل عام 2011 ارتفع معدل الاستثمار إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي.**
- **بعد عام 2011 حتى عام 2015/2016 تراجع إلى 15%. في المتوسط.**
- **خلال الفترة (2016/ 2017- 2020/ 2021) عاود معدل الاستثمار الارتفاع تدريجيًا ليقترب مرة أخري إلى مستويات تقارب 20% من الناتج، وذلك في سياق إجراءات الإصلاح الاقتصادي. ولكن هذا التحسن لم يدم، حيث شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا ملحوظًا وصل إلى أدني مستوياته في 2023/2024.**

ويرتبط الاستثمار ارتباطًا وثيقًا بالادخار المحلي:

- ساهم الادخار بنحو 80% من الاستثمار قبل 2011، ثم تراجع ليصل إلى أدنى مستوياته في 2024/2025.
- تطور معدل الادخار المحلي: بعد استقراره عند 15.7% خلال الفترة (2009/2010-2004/2005)، انخفض إلى 5.2% عام 2013/2014، قبل أن يشهد ارتفاعًا متواصلًا حتى عام 2018/2019، ليعاود الانخفاض مجددًا ليبلغ ادني مستوياته عام 2024/2025.

وقد نتجت عن هذه التطورات فجوة ادخار-استثمار متزايدة. وهو ما يثير تساؤلات حول أسباب الانخفاض في معدل الادخار المحلي، وآليات تعزيز الادخار اللازم لتمويل النمو الاقتصادي.

3. محددات الفجوة الادخارية:

ساهمت تطورات اقتصادية وهيكلية متعددة في اتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار، من أبرزها ما يلي:

- ضعف مساهمة القطاع الإنتاجي: محدودية الأرباح المحتجزة بسبب ضعف توليد الفوائض المالية، مما يعوق الادخار المستدام.
- نمو ادخاري اسمي بفعل الفائدة المتحققة على مدخرات سابقة: ارتفاع أسعار الفائدة يزيد الودائع اسميًا دون تحسن حقيقي في الدخول أو السلوك الادخاري.
- تراجع أدوات الادخار طويلة الأجل: انخفاض حصيلة صناديق توفير البريد رغم انتشارها، مع فجوة تمويل التأمينات من الخزانة، مما يقلل من المدخرات المتاحة.
- الاختلالات المالية: السياسة التوسعية ومشروعات البنية التحتية التي تمتص المدخرات لتمويل عجز الموازنة، بدلاً من الاستثمار الإنتاجي، مما يوسع عجز الحساب الجاري عبر اقتراض أو تدفقات أجنبية غير كافية.
- ضعف كفاءة الجهاز المصرفي: تتركز فروع البنوك في المدن الرئيسية، مما يحد من الوصول إليها من جانب سكان الريف. ويضاف إلى ذلك عدم ملاءمة الخدمات لذوي الدخول المنخفضة، ومن ثم لجوئهم إلى قنوات الادخار والاستثمار غير الرسمية.
- تراجع الثقافة الادخارية: ثمة تحول مجتمعي نحو الاستهلاك، بسبب ضعف الخطاب التوعوي المحفز على الادخار من خلال التعليم والإعلام من جهة، وطغيان الإعلانات المحفزة على زيادة الاستهلاك من جهة أخرى،
- ضعف الشمول المالي: فالميل لتفضيل النقد ما زال مرتفعًا بسبب ارتفاع تكاليف الدفع الإلكتروني، وهو ما يقلل جاذبية القنوات الرسمية.
- اختلال توزيع الدخل: تتعرض القاعدة الادخارية للضعف بسبب التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل التي تؤدي إلى تركز الزيادات في الدخول لدى الأغنياء الذين يرتفع ميلهم للاستهلاك الترفي، وبسبب ارتفاع الميل للاستهلاك لدى الفئات المنخفضة الدخل.
- الضغوط التضخمية: ارتفاع معدل التضخم يقلل الدخل الحقيقي، خاصة لدى الفئات ذات الدخول المتوسطة والمنخفضة ومن ثم فإنه يحد من فرص الادخار.
- الادخار الاحترازي غير المصرفي: شكل عدم اليقين منذ 2011 (سياسيًا، إقليميًا، عالميًا كالجائحة والحروب) حافزًا للاحتفاظ بسيولة أو أصول غير مصرفية.
- محدودية السياسات النقدية: عدم استجابة الادخار لتغيرات الفائدة بسبب التضخم، مع توجه متزايد لاستغلال الودائع في أدوات الدين الحكومية قصيرة الأجل بدلاً من الاستثمار.
- اتساع الاقتصاد غير المرصود: التعاملات النقدية تحرم النظام المالي من دخول غير رسمية، مما يعوق تعبئة المدخرات.
- اختلال الهيكل الخارجي: التركيز على الصادرات دون إعادة هيكلة الواردات يضغط على الموارد المحلية ويوسع الفجوة الادخارية.

4. التحديات الاقتصادية، التمويلية، والتشريعية :

أولاً- التحديات الاقتصادية :

- دين خارجي مرتفع: بلغ نحو 163 مليار دولار في 2025، وهو ما يستنزف جانبًا كبيرًا من احتياطي النقد الأجنبي (53 مليار دولار) في الوفاء بأعبائه.
- تضخم كبير وتراجع قيمة الجنيه: تضخم بلغ 33.9% في 2023 ولا يزال مرتفعًا عند 11-15% في 2026، مع تحرير (تخفيض) متكرر لسعر الصرف، مما أثر سلباً على الدخل الحقيقي.
- عجز موازنة: بلغ نحو 7% من الناتج المحلي، مدفوعًا بإنفاق كبير على مشروعات البنية التحتية، مع إيرادات ضريبية ضعيفة بسبب توسع الاقتصاد غير الرسمي.
- استثمار ضعيف: معدل استثمار أقل من 15%.

ثانياً- التحديات التمويلية:

- اعتماد كلي على التمويل الحكومي: 69% من الائتمان البنكي يذهب لتمويل عجز الموازنة، مما يرفع تكلفة القروض الخاصة، ويحد من الاستثمار الإنتاجي، مع مخاطر خروج مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية.
- ضعف الشمول المالي: 60% من السكان خارج النظام المصرفي، مع انتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي يحرم البنوك من المدخرات، مع تكاليف مرتفعة للدفع إلكتروني باهظة.

ثالثاً- التحديات التشريعية:

- بيئة قانونية غامضة ومتقلبة: قوانين استثمار وتسهيلات متغيرة، مع غياب حماية فعالة للمستثمر (نزاعات قضائية طويلة، وفساد إداري)، مما لا يساعد في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (أقل من 10 مليار دولار سنويًا).
- غياب إطار واضح للتمويل الحديث: غياب قوانين واضحة للشركات الناشئة أو الأدوات المالية (صناديق، ستوكات) ، مع ضعف الشفافية وعدم دقة البيانات، يثبط ثقة المستثمرين.

5. محاور السياسات والتوصيات التنفيذية المقترحة

المحور الأول - تبنى نموذج تنموي يعتمد على الموارد الذاتية من خلال :

- اعتماد استراتيجية تنموية تركز على الاعتماد على الذات، وبخاصة تشجيع الادخار وحسن تعبئة المدخرات المحلية، بدلاً من الاقتراض الخارجي أو الاستثمار الأجنبي غير المستدام.
- إدراج أهداف ملزمة لرفع الادخار المحلي رفعًا محسوسًا ضمن خطط التنمية القومية .

المحور الثاني - الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحفيز الادخار الحقيقي عن طريق :

- خفض معدل التضخم عبر سياسات نقدية صارمة، وذلك لضمان أسعار فائدة حقيقية موجبة تحمي المدخرات من التآكل.
- انضباط مالي يحد من عجز الموازنة، مع تقوية التنسيق بين السياسات النقدية والسياسات المالية، ووضع ضوابط على حركة رؤوس الأموال الساخنة لتقليل التقلبات.

المحور الثالث - ترشيد الاستهلاك وتعزيز السلوك الادخاري، وذلك :

- بوضع ضوابط صارمة على الإقراض الاستهلاكي، خاصة في الريف، لكبح "أثر العدوى" الذي يولد غارمين وغارمات بسبب محاكاة الفئات منخفضة الدخل للنمط الاستهلاكي للفئات مرتفعة الدخل.
- وتنفيذ حملات تثقيف مالي، وتقديم حوافز ضريبية للاستثمارات الإنتاجية (لا سيما الصناعة والزراعة)، وإعادة ترتيب أولويات المشروعات العامة نحو الإنتاج لا الاستهلاك.

المحور الرابع - بناء ثقافة ادخار مجتمعية، من خلال :

- حملات إعلامية مكثفة ضد النزعة الاستهلاكية، مع الحد من الإعلانات التي تروج لاستهلاك غير ضروري، وترسيخ خطاب "الاعتماد على الذات" عبر التعليم والإعلام.
- مراجعة السياسات غير المباشرة التي تعوق الادخار (دعم استهلاك يمكن الحد منه أو تأجيله)، وذلك لتعزيز السلوك الداعم للادخار.

المحور الخامس - تنويع قنوات الادخار والشمول المالي :

- بزيادة قنوات الادخار الميسرة لصغار المدخرين (حد أدنى منخفض، تطبيقات رقمية)، ورفع كفاءة مكاتب البريد لتعبئة المدخرات الريفية.
- وتوجيه البنوك للعناية باجتذاب المدخرات واعتبار حشدها لتمويل المشروعات الإنتاجية أولوية متقدمة.

المحور السادس - فرص استثمارية جاذبة، من خلال :

- توسيع الاكتتاب الشعبي في شركات مساهمة ومشروعات عامة مدعومة بضمانات حكومية لحد لائق من العائد.
- تقديم حوافز لقروض المشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية (فوائد مخفضة وإجراءات

مبسطة)، لدمجها في القطاع الرسمي وتقليل الاقتصاد غير المرصود.

المحور السابع - تطوير قياس الادخار ودقة البيانات، من خلال :

- مراجعة منهجيات الحسابات القومية لضمان شمولها للأرباح المحتجزة والادخار غير الرسمي، وللتواؤم بدرجة أكبر مع المعايير الدولية.
- عقد ورش عمل مشتركة بين جهاز الإحصاء، والبنك المركزي، ووزارة المالية، والخبراء، وذلك من أجل التوصل إلى تقديرات غير مباشرة أفضل لبعض مكونات الحسابات القومية، وإجراء بعض الدراسات السلوكية، والتنسيق بين البيانات التي تصدر عن هذه الجهات وفق تعاريف ومنهجيات متباينة.

6. الخلاصة التنفيذية:

يمثل الادخار المحلي أحد الركائز الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية، غير أن الاقتصاد المصري يشهد اتساعًا ملحوظًا في الفجوة بين معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار، مما أدى إلى تزايد الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي. وتعكس هذه الفجوة، وفق الأدلة المتاحة، ليس فقط محدودية القدرة على الادخار، بل أيضًا مجموعة من الاختلالات الهيكلية والمؤسسية، من أبرزها ضعف مساهمة القطاع الإنتاجي في توليد فوائض قابلة لإعادة الاستثمار، وتراجع أدوات الادخار طويلة الأجل، فضلًا عن توجيه جزء كبير من المدخرات المحلية لتمويل عجز الموازنة بدلًا من دعم الاستثمار الإنتاجي. كما أسهمت الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف المعيشة في تآكل الدخول الحقيقية، مما قيد القدرة الادخارية لشرائح واسعة من المجتمع، خاصة الفئات متوسطة ومنخفضة الدخل.

وتتعمق هذه التحديات في ظل ضعف كفاءة الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات، واستمرار الاعتماد الواسع على التعاملات النقدية، إلى جانب تحولات ثقافية تميل نحو الاستهلاك على حساب الادخار، فضلًا عن اختلال توزيع الدخل واتساع قاعدة الاقتصاد غير الرسمي.

وفي ضوء ذلك، يتطلب تعزيز الادخار المحلي تبني حزمة متكاملة من السياسات ترتكز على: إعادة توجيه نموذج التنمية نحو تعظيم الاعتماد على الموارد المحلية، وتحقيق قدر أعلى من الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولا سيما السيطرة على التضخم، إلى جانب تطوير قنوات الادخار وتوسيع الشمول المالي الفعال. كما يستلزم الأمر ترشيد أنماط الاستهلاك وتعزيز الثقافة الادخارية، وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية، مع توفير فرص استثمارية تستوعب المدخرات الصغيرة، وتحسين دقة قياس الادخار، وتطوير قواعد البيانات الداعمة لصنع القرار.

7. القرار الاستراتيجي المطلوب:

أولاً- أمام صانع القرار مهمتان:

- **اعتبار فجوة الادخار قضية هيكلية تتصل بصياغة نموذج جديد للتنمية، لا مجرد فجوة تمويل تُسد بالقروض أو الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل.**
- **وضع هدف وطني واضح:** رفع معدل الادخار المحلي إلى مستوى يقترب من معدل الاستثمار المستهدف (مثل 20–25% من الناتج خلال أفق زمني محدد) بدلًا من قبول فجوة دائمة تُموَّل من الخارج.

ثانياً- ما الذي يعنيه هذا عمليًا؟

- **إعادة توجيه سياسات الدولة (مالية، ونقدية، واستثمارية) بحيث:**
  - تقلل تدريجيًا الاعتماد على السندات الدولية والقروض،
  - وتزيد المدخرات المحلية عبر أدوات ادخار حقيقية، وشمول مالي عميق، مع إصلاح صناديق التأمينات والمعاشات لتتحول إلى مصدر رئيسي لتمويل استثمارات طويلة الأجل.
- **مراعاة السياسات العامة لأن يكون أي توسع في الاستثمار (خاصة الحكومي) مبنيًا أولًا على تعبئة أفضل للمدخرات المحلية وتحسين كفاءة استخدامها، لا على فتح فجوة تمويلية جديدة يسدها رأس المال الأجنبي.**

ثالثاً- القرارات التنفيذية المرتبطة :

قرارات على مستوى السياسة الكلية

- تحديد مستهدف كمي لمعدل الادخار المحلي: إقرار هدف رسمي برفع معدل الادخار المحلي ليقترب من معدل الاستثمار المستهدف (مثلًا إلى 15%–20% خلال 5 سنوات) مع إدراجه في وثائق الخطة متوسطة الأجل، ومتابعته دوريًا في تقارير حكومية علنية.
- وضع برنامج واضح لخفض التضخم وحماية المدخرات: تبنّي مسار معلن لخفض التضخم إلى خانة واحدة خلال أفق زمني محدد، مع الالتزام بسياسة نقدية تمنح المدخرين عائدًا حقيقيًا موجبًا على نحو مستدام.
- ضبط عجز الموازنة وتغيير أولوية التمويل: وضع سقف متناقص لعجز الموازنة كنسبة من الناتج، مع التزام بأن لا تتجاوز نسبة توجيه المدخرات المحلية لتمويل العجز حدًا معينًا (يُضبط تشريعيًا أو لائحيًا) حتى لا تحدث مزاحمة للاستثمار الخاص.

قرارات لتعبئة المدخرات المحلية

- إصلاح أدوات الادخار طويلة الأجل: إعادة هيكلة صناديق البريد، وشهادات الادخار، وأنظمة التأمينات والمعاشات لتصبح أدوات ادخار طويلة الأجل ذات عائد حقيقي معقول ورسوم منخفضة، مع إلزامية الإفصاح عن العائد الحقيقي بعد التضخم للمواطن.
- توسيع الشمول المالي باستهداف واضح للفئات المحرومة: إطلاق برنامج وطني ملزم للبنوك لزيادة حسابات الادخار الصغيرة في الريف والمناطق المهمشة (بأهداف رقمية سنوية)، مع استخدام نماذج مثل مجموعات الادخار والإقراض الرقمية كتلك التي بدأ البنك المركزي في تفعيلها.
- تحفيز الادخار الرسمي للحد من الادخار غير الرسمي: تقديم حوافز ضريبية ورسوم مخفضة لأصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة عند استخدام القنوات الرسمية (بنوك- صندوق البريد- صناديق الاستثمار)، مع تشديد الرقابة على أنشطة توظيف الأموال غير المنظمة.

قرارات لتغيير توجيه المدخرات نحو الاستثمار الإنتاجي

- كبح مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على الائتمان: وضع حدود تنظيمية تدريجية لنسبة استثمارات البنوك في أدوات الدين الحكومي، وإعطاء أوزان تنظيمية/رأسمالية تفضيلية للقروض الموجهة لقطاعات إنتاجية أو ذات صلة قوية بالإنتاج (صناعة- زراعة- تصدير- تكنولوجيا).
- توسيع قنوات الاستثمار الشعبي المنظم: برنامج دوري لطرح حصص في شركات عامة رابحة ومشروعات بنية تحتية مجدية عبر اكتتابات شعبية صغيرة، مع استحداث ضمانات/آليات لتقليل المخاطر لصغار المدخرين.
- حوافز قوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية: تخفيض مُستهدف لأسعار الفائدة على قروض المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الملتزمة بالتسجيل الرسمي والضرائب، مقابل دعم أو ضمانات ائتمانية من الدولة أو بنوك التنمية.

قرارات لتعديل السلوك الاستهلاكي والثقافة الادخارية

- تنظيم صارم للإقراض الاستهلاكي: وضع حدود قصوى لنسب الأقساط إلى الدخل، وضوابط للإعلانات الخاصة بالتقسيط، مع منع التوسع العشوائي في التمويل الاستهلاكي عالي التكلفة للأسر منخفضة الدخل.
- برنامج وطني للتثقيف المالي: إدخال مكون إلزامي للتثقيف المالي في المناهج، والإعلام الرسمي، وبرامج الحماية الاجتماعية، يركز على مخاطر الديون، وأهمية الادخار، وكيفية استخدام المنتجات المالية البسيطة.
- مراجعة السياسات العامة المحفزة للاستهلاك: الحد من الحملات الترويجية والمناسبات الموسمية التي تدفع إلى استهلاك مظهري، وإعادة توجيه الخطاب العام نحو ترشيد الاستهلاك والادخار طويل الأجل.

قرارات لتحسين قياس الادخار وحوكمة الملف

- تحديث منهجية حساب الادخار المحلي: تكليف جهاز الإحصاء والبنك المركزي ووزارة المالية بمراجعة منهجية قياس الادخار المحلي، مع إدماج تقديرات الادخار غير الرسمي والأرباح المحتجزة، ونشر منهجية واضحة وشفافة.

- إنشاء آلية حوكمة لفجوة الادخار: تشكيل لجنة عليا دائمة لمراقبة "فجوة الادخار والتمويل" تضم الوزارات المعنية والبنك المركزي والقطاع الخاص، وتُكلَّف بمتابعة المؤشرات كل ربع سنة، واقتراح ما تراه من تعديلات في السياسات عند الانحراف عن المسار المستهدف.

إن هذه المجموعة من القرارات التنفيذية تربط مباشرة بين القرار الاستراتيجي (نموذج تنمية تعتمد على القدرات الذاتية في المقام الأول) وبين أدوات عملية قابلة للقياس والمساءلة، وتخدم في الوقت نفسه هدف تقليص فجوة الادخار والوصول بتمويل الاستثمار من الموارد الذاتية إلى أقصى حد ممكن.

تم إعداد هذا العدد من آراء حول قضايا التخطيط والتنمية بناء على لقاء الخبراء السابع للعام الأكاديمي 2025 – 2026

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه السلسلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد عن آراء في قضايا التخطيط والتنمية : تهدف السلسلة إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول قضايا التخطيط والتنمية، والتعمق في رؤى متعددة لتعزيز فهم قضايا متنوعة تدعم التنمية المستدامة.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإليكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

حقوق النشر © معهد التخطيط القومي 2026.